

في أن الظلم مؤذن بخراب العمران

د. محمد صفار



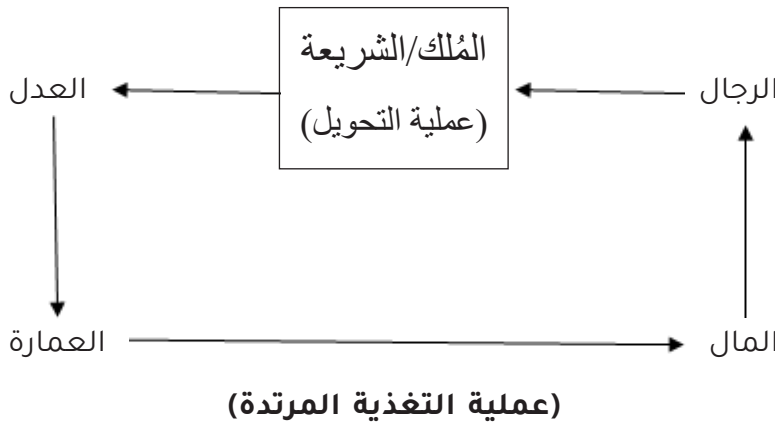
د. محمد صفار

هذا فصل من أشهر فصول مقدمة كتاب العبر لابن خلدون، وقد جعله الرواج الذي لاقاه يكتسب حياة مستقلة بذاته، ففُهم بمعان شتى لاقتباسه وتوظيفه من قبل القاصي والداني، في سياقات شديدة التباين. وغاية هذا المقال المتواضع هو رد هذا المركب الفكري شديد التعقيد إلى سياقه الأصلي في المتن الخلدوني، وبيان كيفية تجسيده لفن التنظير السياسي عند العلامة ابن خلدون. ولتحقيق ذلك لابد من القيام بخطوتين: أولهما لحم هذا الفصل بفصل آخر من فصول المقدمة، يرى كاتب هذه السطور أن العلاقة التي تربطهما ببعض علاقة منطقية متينة، ألا وهو الفصل المعنون بـ(كيفية طروق الخلل إلى الدولة)؛ وثانيهما بيان الأساس أو الرابط المشترك بين هذين الفصلين. فلنبدأ بهذه الخطوة الثانية أولاً توضحاً للوضوح والترتيب المنطقي لها المقال.

في فصل المقدمة الشهير (في أن الظلم مؤذن بخراب العمران)، يستعين ابن خلدون بما أورده المؤرخ المسعودي في أخبار الفرس عن قصة القهر، الذي اشترطته بوم أنثى على بوم ذكر لما أراد نكاحها، وكان هذا المهر هو عشرين قرية من الخراب في عصر أحد الملوك ويدعى بهرام، ويسوق لنا ابن خلدون أيضاً في ثنايا تلك القصة، ما أسماه د. طه عبد

الرحمن بـ"الحكمة الدائرية"، التي نقلها كذلك عن المسعودي، وهي تشكل برأيي ذلك الرابط المشترك، الذي تتأسس عليه الصلة المنطقية القوية بين هذا الفصل وفصل (كيفية طروق الخلل إلى الدولة)، وأجدني في حاجة إلى إعادة تكييف فكرة الدائرية السابقة، فاتجاه الحركة يجعل الحكمة دائرية بحق؛ لأنها تبدأ وتنتهي من ذات النقطة، وتسير كذلك إلى مالا نهاية كالدائرة. لكن الشكل الذي تأخذه هذه الحكمة مع ذلك هو المربع، على غرار نموذج تحليل النظم لعالم السياسة الأمريكي الشهير ديفيد إيستون، ويتكون ذلك النموذج كما هو معلوم من المدخلات والمخرجات وعملية التحويل والتغذية العكسية.

انظر الشكل التالي:



وتتمثل نقطة البداية في النموذج في مركب أولي، لنسمه المُلك/الشريعة، أو بلغتنا المعاصرة السلطة/القانون، ذلك أن عز الملك بالشريعة وقوام الشريعة بالملك. ويعني ذلك أن السلطة تصل إلى أعلى مكانة يمكن أن تبلغها في الفضاء السياسي بفرض القانون والنظام على المحكومين، ومن جهتها فتلك القوانين لا تتحقق في الواقع من تلقاء نفسها، بل لا بد من وجود سلطة مهيمنة تحمل الناس عليها وتفرضها في الواقع فرضاً. ومن هنا يأتي ذلك الاعتماد

المتبادل بين الملك والشريعة أو السلطة والقانون، مما يجعل هذين العاملين يدخلان بوصفهما عنصرين مترابطين معًا في مركب واحد. ويتحرك النموذج، بحسب وصف ابن خلدون له في هذا الفصل، نقلًا عن المسعودي كما سلف القول، على النحو التالي:

"ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب وجعل له قيمًا، وهو المَلَك" (أي القائم بالملك أو السلطة).

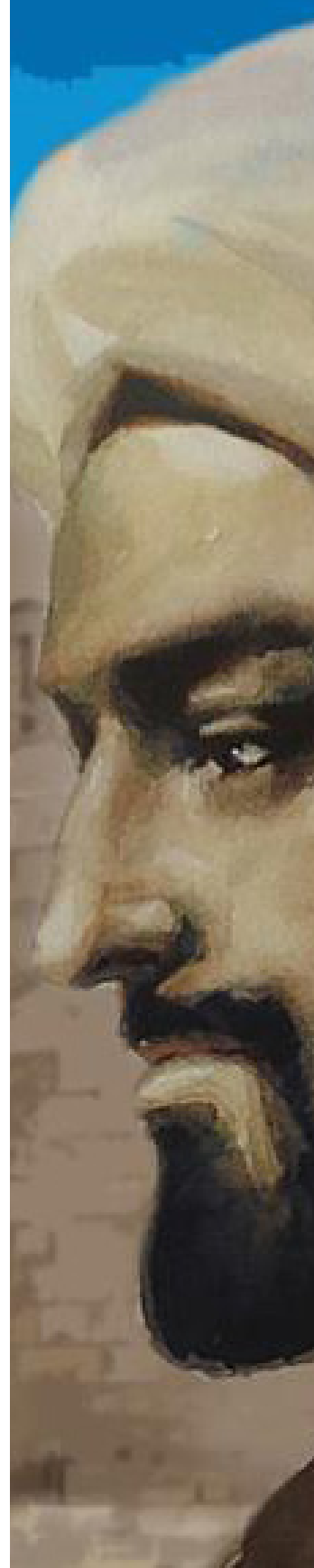
وبيان ذلك أن نظام الملك السابق له مُدخلان أساسيان يرتبطان ببعضهما البعض، فالملك أو السلطة تحتاج إلى تأييد ومطالب الرجال، والرجال لا يُجدون إلا بالمال، أو الرواتب والأعطيات. ويتولد المال أو الثروة عن العمارة، أي الأنشطة الاقتصادية التي تعمر البلاد وتنتج الأرباح، تلك الأرباح التي يفرض عليها ضرائب ورسوم، وفق سياسة تقوم على العدل، وهذه هي أهم مخرجات نظام الملك.

إن النص السابق يُرجع كل عنصر إلى سابقه، بحيث يهيا للقارئ للوهلة الأولى أن النموذج يسير في اتجاه حركة عقارب الساعة، لكننا إذا تأملنا بدقة العلاقة المنطقية التي تربط أي عنصرين ببعضهما، أي ما تكون النقطة التي نبدأ منها في النموذج، لوجدنا أن حركته الدائرية تسير في عكس اتجاه حركة عقارب الساعة: فالقائم على الملك يصدر سياسات تقوم على ميزان العدل، وهذه السياسات تشجع العمارة التي تزدهر وتنتج الأرباح، التي تقدم بدورها المال اللازم لدفع الرواتب والمكافآت للرجال، الذين يقدمون الولاء والتأييد لصاحب السلطة أو الملك، الذي يصدر السياسات، وهكذا إلى ما لا نهاية، ومن هنا الهيئة الدائرية للحركة. وبحسب النموذج، توجد عمليتان: الأولى (التحويل) تقوم بها السلطة حينما تترجم تأييد ومطالب الرجال إلى سياسات تؤثر في العمران؛ والثانية (التغذية المرتدة) تتم في الاتجاه العكسي



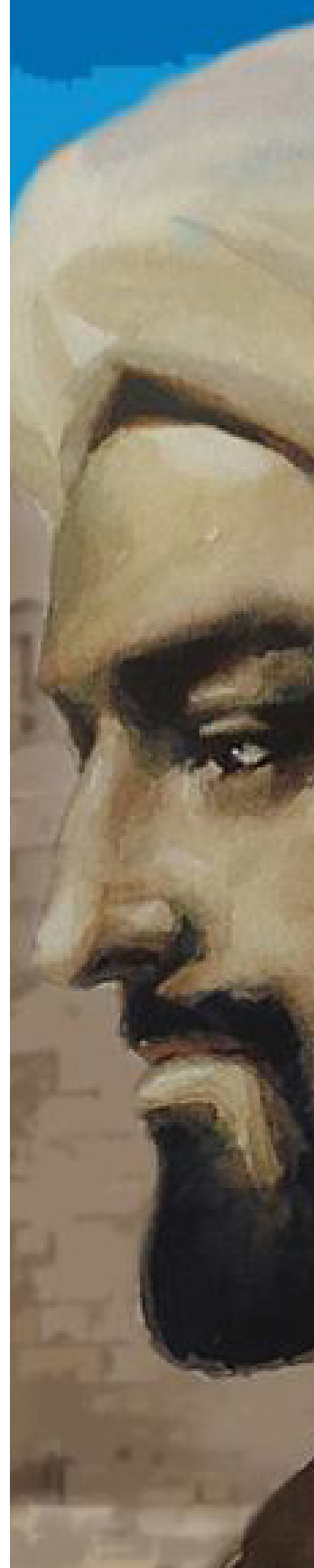
حينما تتحول الأرباح الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية إلى الأموال اللازمة لتجنيد الرجال. واستنادًا للنموذج السابق يتسنى لنا لحم هذين الفصلين سالف الذكر من مقدمة ابن خلدون، ويمكن القول أن فصل (الظلم مؤذن بخراب العمران) ينصب على الجانب الأيسر من النموذج، المتعلق بالمرجات، أما فصل (طروق الخلل إلى الدولة) فهو يرتبط بالجانب الأيمن من النموذج، المتصل بالمدخلات، كما سيتم إيضاح ذلك. وبهذا يكمل هذان الفصلان بعضهما البعض في التحليل الخلدوني كجزئين مترابطين لنموذج نظام المُلْك، غير أنهما يجسدان الحالة السلبية في النموذج، التي يصيب فيها الخلل كافة عناصره، بما يقود إلى الانقسام أو السقوط أو التلاشي التدريجي لنظام الحكم القائم أو الدولة وفق ابن خلدون؛ وفيما يلي تفصيل ذلك كله.

إن عبارة (في أن الظلم مؤذن بخراب العمران) التي عنون بها ابن خلدون فصله الشهير، إنما تشير إلى مركب تحليلي، غاية في الدق، نحتاج إلى إجراء عدد من العمليات عليه من أجل فك شفراته. **أولاً**، تعريف المصطلحات، فهناك ثلاثة مصطلحات يستند هذا المركب التحليلي إلى العلاقة القائمة بينها، ألا وهي: الظلم والإيذان والعمران. أما العمران، الذي يعود إلى الفعل الثلاثي (عَمَرَ)، فيتماس مع مصطلحات العمارة والاستعمار والتعمير والعمر، التي ترتد كلها إلى نفس الأصل، ويشير لفظ العمران، وهو متضمن في اسم العلم الذي يشدد ابن خلدون في مقدمته أنه ابتكره دون أن يسبقه إليه أحد، إلى تلك المهمة الوجودية التي أوكلاها الله للإنسان في الكون، وتتعلق بالحفاظ على كافة أشكال الحياة الإنسانية وغير الإنسانية، في جوانبها المادية والمعنوية في الكون. انظر على سبيل المثال ما ورد في ديباجة المقدمة من موجبات الحمد لله أنه "أنشأنا من الأرض نسماً واستعمرنا فيها أجيالاً وأممًا، ويسر لنا أرزاقاً وقسماً...تكنفنا الأرحام والبيوت، ويكفلنا الرزق والقوت"؛ فالعمران يشير كما يتضح من تلك العبارة المنضدة إلى تلك المهمة الوجودية؛ وأيضاً



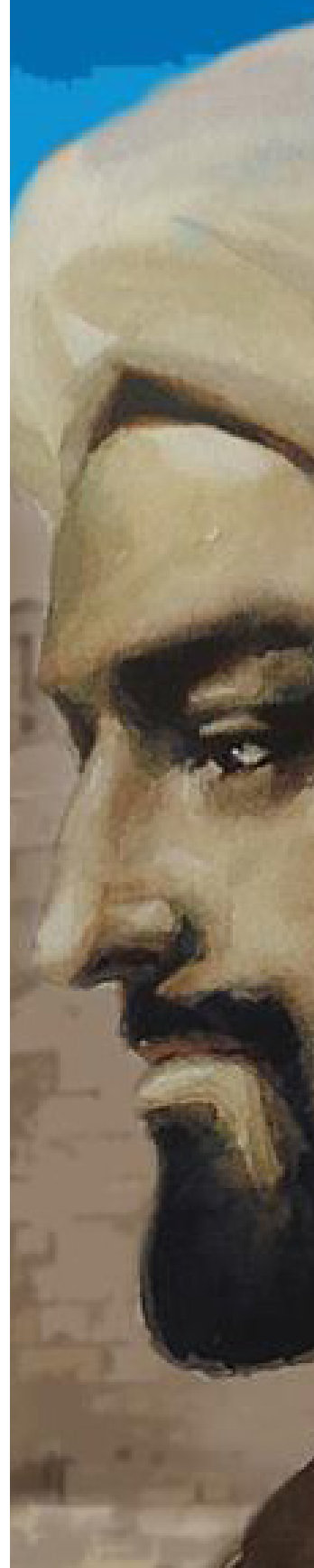
إلى تحققها من خلال الاجتماع الإنساني، بسبب تعلقها بالجنس البشري كله لا بأحد أفراده فقط؛ وما يرتبط بها من ظواهر اقتصادية (الرزق والقوت) واجتماعية (الأرحام والبيوت) وتاريخية (الأجيال والأمم). العمران إذن لفظ جامع لكافة تلك المعاني؛ ولما كان العمران يشير إلى الحياة؛ فقد أفاد ابن خلدون بوصفه فقيهاً مالكي المذهب من التقسيم الشائع لمستويات الحياة في الفقه الإسلامي، إلى ضروري وحاجي وتحسيني، كما يوضحه الشاطبي في كتاب (الموافقات)، ويتعلق المستوى الضروري بما لا بد منه من أمور لوجود الحياة الإنسانية واستمرارها في حد ذاتها، كالدين والعقل والنفس والثروة والنسل، ومن دونها تنعدم الحياة الإنسانية؛ أما الحاجي فيتصل بمستوى أرقى درجة من الأمور، يحتاجها الإنسان لإزالة المشقة والعنت من حياته، وتحقيق اليسر والسعة فيها، ولذا لا يقود فقدانها إلى اختلال أو انعدام الحياة؛ بل لأن تصير أكثر صعوبة وغلظة؛ وأخيراً يرتبط التحسيني بتلك الأمور الكمالية الزائدة التي تضيء على النفس متعة وسروراً، ولا يؤدي فقدانها بطبيعة الحال إلى الإخلال بما هو ضروري أو حاجي. ولقد استفاد ابن خلدون من ذلك التقسيم الثلاثي حينما جعل أسبقية حياة البدو للحضر زمنياً وحتمية ترقى الاجتماع الإنساني من البداوة إلى الحضارة (أي سكنى المدن والأمصار) تقومان عليه، غير أن المقام لا يتسع للتفصيل في ذلك هنا. ومن هذا المنطلق، فإن خراب العمران الوارد في عنوان الفصل لهو دخول عنصر ما على مادة العمران بما يؤدي إلى اختلاله وفساده، ومن ثم الهبوط بدلاً من الارتقاء في مستويات الحياة المذكورة، بما ينجم عن ذلك في نهاية المطاف من دمار الحياة وفنائها، كما سيأتي ذكره.

أما المصطلح الثاني فهو الظلم وهو عكس العدل، الذي تتضح أهميته في تراث الفلسفة الكلاسيكية من كون المقصد الرئيسي لمحاورة الجمهورية لأفلاطون الإلهي، كما أسماه القدماء، هو الوصول لماهية العدل. وفي هذا الإطار،



نلقى أفلاطون يؤسس نظامًا للحكم على قيمة العدل، باعتبارها فضيلة الفضائل أو القيمة الحاكمة لكافة القيم الأخرى، كالحكمة والاعتدال والشجاعة. ولا يشير العدل إلى المساواة أو عدمها في توزيع الحقوق، ولكنه إعطاء كل ذي حق حقه، بمعنى منح كل شخص نصيبًا محددًا يتناسب مع استحقاقه المرتبط بطبيعته في المسألة أو الشأن موضع النزاع. والعدل ليس مجرد قيمة أخلاقية، بل هو قضية سياسية بامتياز، وليس ذلك لأن أفلاطون جعل منه قاعدة للحكم فحسب؛ بل لأنه أيضًا يتطابق مع التعريف الحديث للسياسة، عند ديفيد إيستون أيضًا، باعتبارها التخصيص السلطوي للقيم، أي توزيع الموارد والعوائد من قبل السلطة. وغني عن البيان أن مسائل كتوزيع بنود الميزانية على احتياجات المجتمع أو توزيع الدعم والإعفاءات الضريبية والأعباء المالية على الطبقات الاجتماعية، هي أمور سياسية بطبيعتها، ولقيمة العدل فيها يد لا تنكر. والحقيقة أن ابن خلدون لا يتركنا في حيرة من أمرنا بالنسبة لتصوره عن الظلم والعدل؛ إذ يرى أن الظلم ليس مجرد الاعتداء على المال أو أخذه من يد صاحبه دون مبرر أو تعويض، كما هو شائع بين الناس وكما سيضرب به هو نفسه المثل على الظلم في الفصل؛ بل يؤكد ابن خلدون أن الظلم أعم من ذلك؛ إذ يشمل الاستيلاء على الأموال والممتلكات، والإجبار على القيام بالأعمال وهو ما أُطلق عليه تاريخيًا اسم أعمال السخرة، ومنع الحقوق المقررة بالشرع، وكذلك فرض الالتزامات الباطلة وهو ما أُطلق عليه تاريخيًا أيضًا اسم الإتاوات.

ولا شك أن المركب الخلدوني البائن في العنوان ليشير إلى وجود علاقة بين خراب العمران والظلم باعتباره نقيضًا للعدل، وتتضح طبيعة هذه العلاقة عند تحديد دلالة كلمة مُؤذِن الواردة في العنوان. تعود تلك الكلمة إلى الفعل الثلاثي (أَذَنَ)، الذي تشتق منه كلمات توضح حدود المجال الدلالي للفظ مؤذِن. فهناك كلمة الأذُن، التي تدل على السماع والإنصات، وهناك الإذْن الدال على السماح والرضا

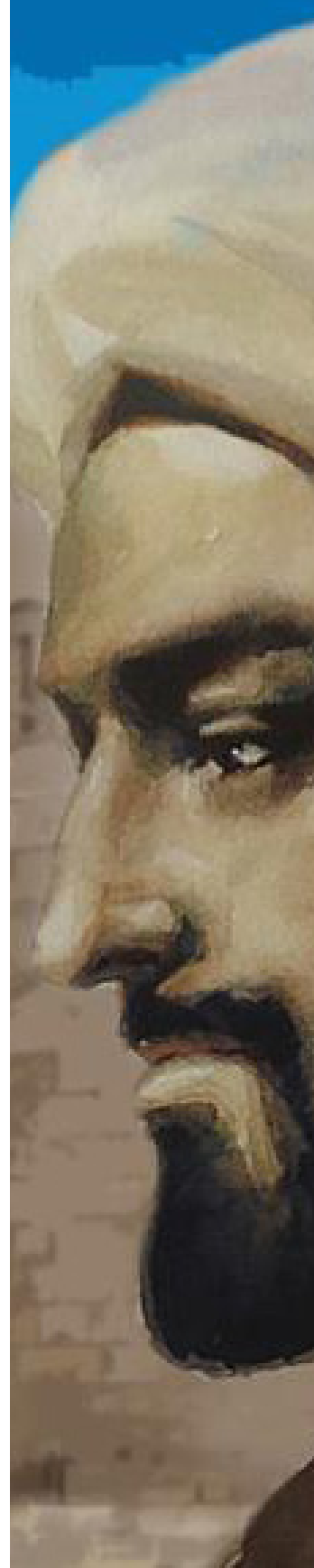


والقبول، وهناك الأَذَان كَأَذَان الصلاة أو الإيذَان ويدلان على الإعلام والإخبار. وهكذا في ظلال المعنى لكلمة مؤذن، يتضح أن معنى المركب الخلدوني هو أن الظلم يَسْمَحُ أو يُعَلِّمُ أو يُسَمِّعُ بخراب العمران. ولما كانت قاعدة التعبير في اللغة العربية، مثلما في نصها المركزي القرآن الكريم، هي التصوير، فسيكون في منتهى الإفادة لفهم المعنى إمطة اللثام عن الصورة المجازية التي يستبطنها لفظ مؤذن. لكأن لدينا بابًا أو ستارًا أو حجابًا يفصل بين الخراب والعمران، وكأن الظلم بمثابة شخص كحاجب الأمير يفتح ذلك الباب أو يرفع هذا الستار، ليسمح بدخول الخراب على العمران ويعلن ذلك على الملأ فيسمع به القاصي والداني. وتدل هذه الصورة المجازية على أن علاقة السببية بين الظلم وخراب العمران ليست مباشرة، كمتغير مستقل ومتغير تابع، فالظلم لا ينتج خراب العمران مباشرة، وإنما يؤذن أو يسمح بخراب العمران، بما يعني وجود متغيرات وسيطة يطلقها الظلم أو يسمح بها فيحل الخراب في العمران، كنتيجة نهائية لعملية متدرجة ومركبة.

ثانيًا، تحليل العلاقات التي يتأسس عليها المركب الخلدوني، وأول علاقة نجدها يمكن أن نطلق عليها المتوالية النفسية-الاقتصادية للظلم، وإيضاحها في الشكل التالي:

العدوان على الأموال ← ذهاب الآمال في الاك
تساق ← انقباض الأيدي عن السعي
للكسب وتحصيل الأموال

يورد ابن خلدون العدوان على الأموال باعتباره مثالًا للظلم، رغم ذكره أن الظلم لا يقتصر عليه؛ ولكن لأنه يعلم أنه الشكل المشهور للظلم بين الناس، قام بتوظيفه هنا حتى يضمن فهم القارئ المعاصر له للنص. ويمكننا ملاحظة أن العامل النفسي الفردي يلعب دورًا مهمًا باعتباره متغيرًا



وسيطًا، بين العدوان على الأموال من السلطة، وهذا فعل سياسي، وبين انقباض الأيدي عن العمل، وهو فعل اقتصادي، وبالتالي تعمل هذه المتوالية على المستوى الفردي أو تشير إلى مستوى التحليل المايكرو أو الجزئي. ولعل كلمة الانقباض، فيما يتصل بالسعي للعمل والكسب، وهي تعني التقلص التدريجي وليس الاختفاء أو الانمحاء اللحظي، لتدل على أننا بإزاء عملية تدريجية وليس حدثًا آنيًا. ويشير ابن خلدون بالإضافة إلى ذلك لوجود تناسب في العلاقة الطردية بين المتغيرين، في كل من حالتي الزيادة والنقصان، بمعنى أنه إذا كان قدر العدوان على الأموال كبيرًا فستكون درجة انقباض الأيدي عن العمل كبيرة هي الأخرى. وبالعكس، إذا كان العدوان على الأموال يسيرًا فسيكون انقباض الأيدي يسيرًا أيضًا، وتمر هذه العلاقة عبر بوابة العمل النفسي المتعلق بذهاب أو ضياع الأمل في الكسب.

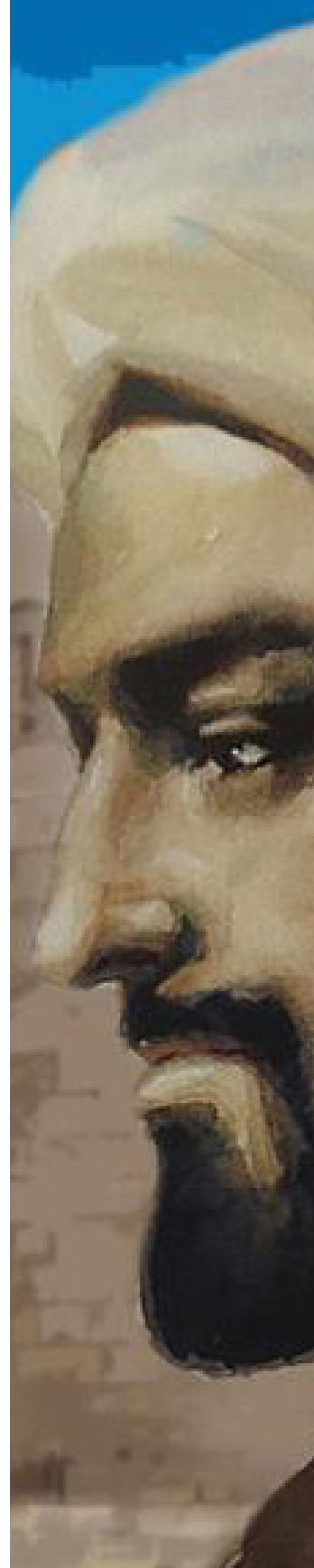
أما العلاقة الثانية التي يقوم عليها المركب الخلدوني، فيجوز لنا أن نطلق عليها القانون الاقتصادي لل عمران، وهي علاقة على خلاف المتوالية السابقة تعمل على المستوى الكلي. ويلخص ابن خلدون هذا القانون في العبارة التالية: "ال عمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح ذاهبين وجائين؛" إذن يتحدث ابن خلدون هنا عن علاقة طردية بين متغيرين، على النحو التالي:

العمل والسعي للمصالح والكسب ← رواج وانتعاش
ال عمران

ويجوز لنا استنتاج الوجه السلبي لهذا القانون من الحالة العكسية التالية:

القعود عن المعاش وانقباض الأيدي عن السعي ←
كساد العمران وتدهوره

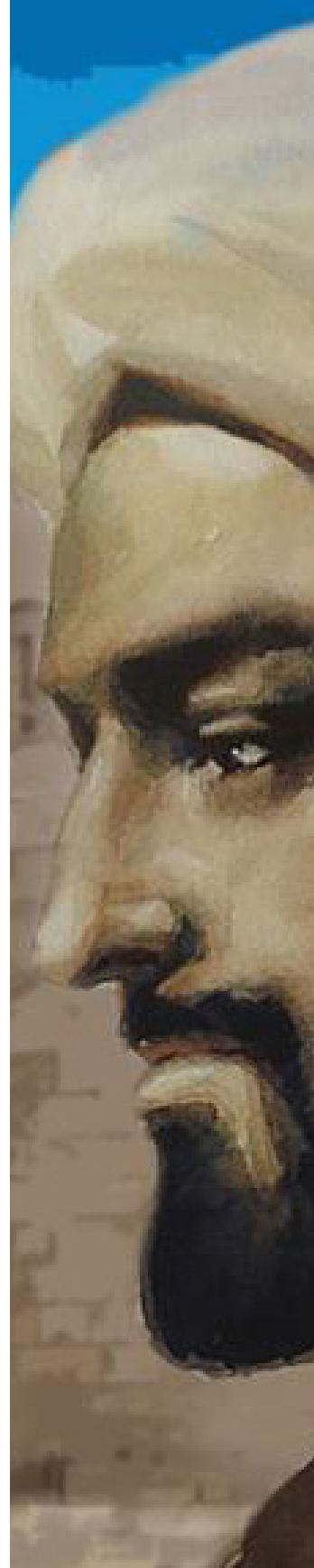
والعلاقة الثالثة في المركب الخلدوني هي عبارة عن التفاعل المتسلسل الناتج عن تحقق المتوالية النفسية-الاقتصادية للظلم في الواقع، ومن ثم تفعيلها للوجه السلبي



للقانون الاقتصادي للعمران. وسيغدو ذلك كالتالي:

- العدوان على الأموال — ذهاب الآمال في الاكتساب
- والتحصيل — انقباض الأيدي عن السعي للعمل —
- كساد الأسواق/العمران — اضطراب الأحوال واختلالها
- فرار الناس من البلاد (الهجرة) —
- تناقص السكان وخلو الديار — اختلال حال الدولة
- والسلطان.

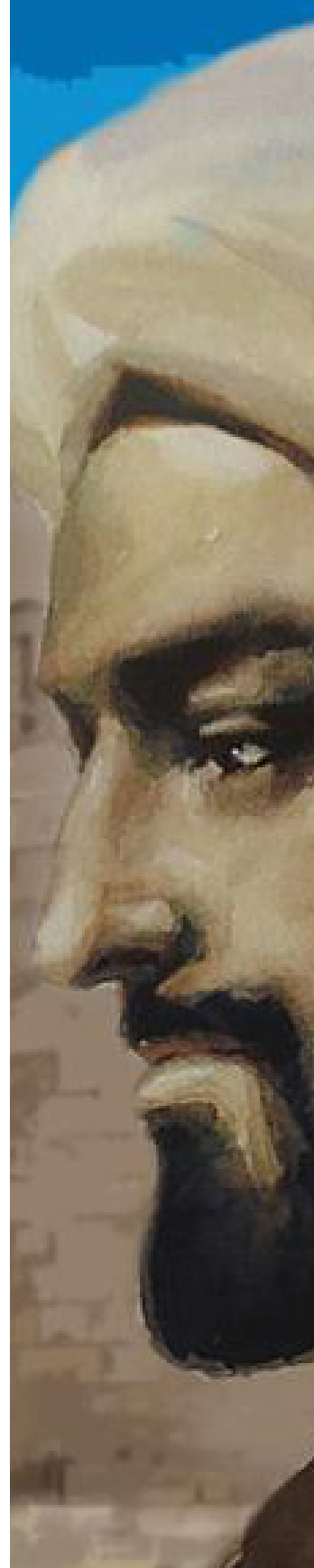
ويقدم ابن خلدون توضيحا لآخر حلقة من التفاعل المتسلسل، أي للعلاقة بين الدولة والعمران، من خلال قوله: "لما أنها [أي الدولة] صورة للعمران تفسد بفساد مادتها بالضرورة". وهذه هي العلاقة الرابعة، التي يتأسس عليها المركب الخلدوني للظلم وخراب العمران. ويجب هنا ملاحظة الأثر الفلسفي اليوناني على التنظير الخلدوني، حيث إن العلاقة بين الدولة والعمران الواردة في الاقتباس السابق، إنما هي رجوع الصدى لعلاقة الدولة أو نظام الحكم بالمجتمع كما أوردها أرسطو في كتاب السياسة؛ ومفاد ذلك أن أرسطو يرى في العناصر المجتمعية المتفرقة مادة أو هيولى باصطلاح القدماء، ويأتي نظام الحكم ليضع هذه العناصر في شكل أو إطار، كما في علاقة الأعضاء (الأجزاء) بالجسد (الكل)، ومن هنا إمكانية توالي مختلف نظم الحكم على ذات المجتمع، فذلك مجرد إعادة ترتيب لنفس الأجزاء لانتاج أشكال مختلفة؛ إذن المجتمع هو المادة والدولة أو نظام الحكم هو الصورة، بحسب أرسطو. وعلى هديه تلقى ابن خلدون يجعل العمران أي الاجتماع البشري هو المادة، والدولة أو نظام الحكم هو الصورة. ولما كانت المادة تحمل الصورة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن توجد في العالم الأرضي من دون مادة حاملة لها، فلا شك أن فساد المادة سيفضي لا محالة إلى زوال الصورة، فانصهار قطعة الشمع بحرارة النار سيؤدي إلى تدمير الصورة الصلبة لمادة الشمع، أيا ما يكون الشكل الذي كانت تتخذه قطعة الشمع تلك.



وبنفس هذا المنطق، لا بد أن يفضي خراب العمران (المادة) إلى فساد وانتقاض الدولة (الصورة)، وهنا يمكن ملاحظة المكانة المحورية التي يمنحها ابن خلدون للمجال السياسي في تحليله. تذكر أن ظاهرة خراب العمران تبدأ بفعل الظلم، نقيض العدل، وهو كما قررنا مسألة سياسية بامتياز، كما أن خراب العمران يقود في النهاية إلى انمحاء وزوال الدولة، التي هي التنظيم السياسي للمجتمع؛ فالبدء من السياسة بالظلم، ويرتد الأمر إليها بانهايار الدولة؛ وهكذا من السياسة وإلى السياسة نعود!

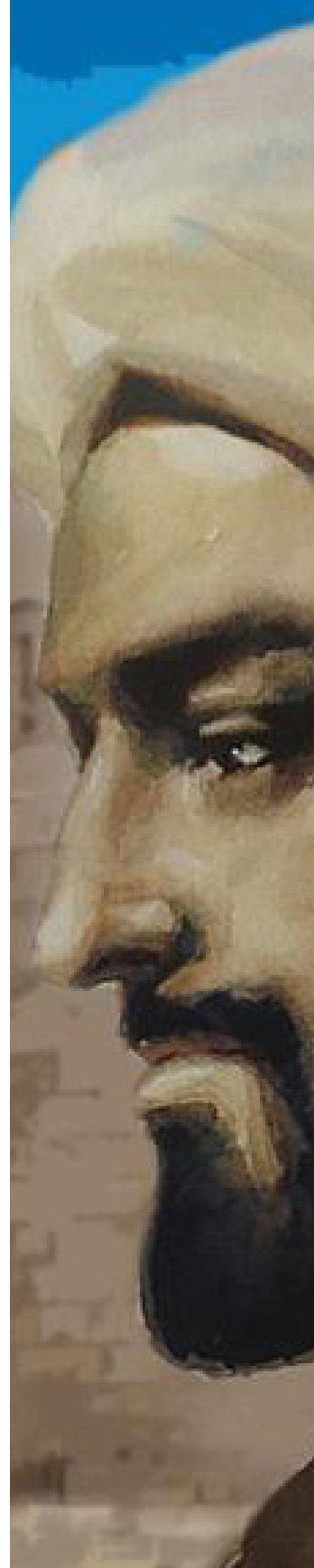
ثالثاً، إبراز أهمية العامل النفسي في المركب الخلدوني، ذلك أن الدافع وراء الظلم عامل نفسي، ألا وهو الرغبة في الإحساس باللذة، حيث إن العدوان على الأموال إنما يكون من أجل سداد نفقات الترف، التي لا تستطيع العوائد المعتادة للدولة تغطيتها، ومن هنا تشتد الحاجة إلى أموال الناس. وهكذا يلعب العامل النفسي دورًا مهمًا في تحليل ابن خلدون؛ إذ ليس الترف سوى الرغبة في الاستمتاع بمقادير هائلة من اللذة كنمط ثابت للحياة، وذلك هو السبب في حدوث الظلم. وبالمثل، يبين أثر الظلم من خلال العامل النفسي، وهو ذهاب الأمل في الحصول على المكسب؛ فالبوابة التي يمر منها ظلم أهل القدرة والسلطان هي ذهاب الإحساس بالأمل، الذي هو دافع السعي للعمل والكسب، ومن خلاله أي ذهاب الأمل يتوزع تأثير الظلم على كافة أفراد المجتمع، ويتحقق على الأرض الوجه السلبي للقانون الاقتصادي للعمران على المستوى الجمعي، بما يفضي إلى التفاعل المتسلسل الذي ينتهي باختلال الدولة والسلطان، كما سلف ذكره.

استنادًا إلى الحكمة الدائرية التي نقلها ابن خلدون عن المسعودي، وقام كاتب هذه السطور بوضعها في إطار نموذج تحليل النظم لإيستون، يمكن القول إن فصل (الظلم مؤذن بخراب العمران)، كما يبين من عنوانه يتحدث عن جانب المخرجات لنظام المُلْك، في حين يتناول فصل (كيفية طروق الخلل للدولة) جانب المدخلات، وبذلك يكمل الفصلان



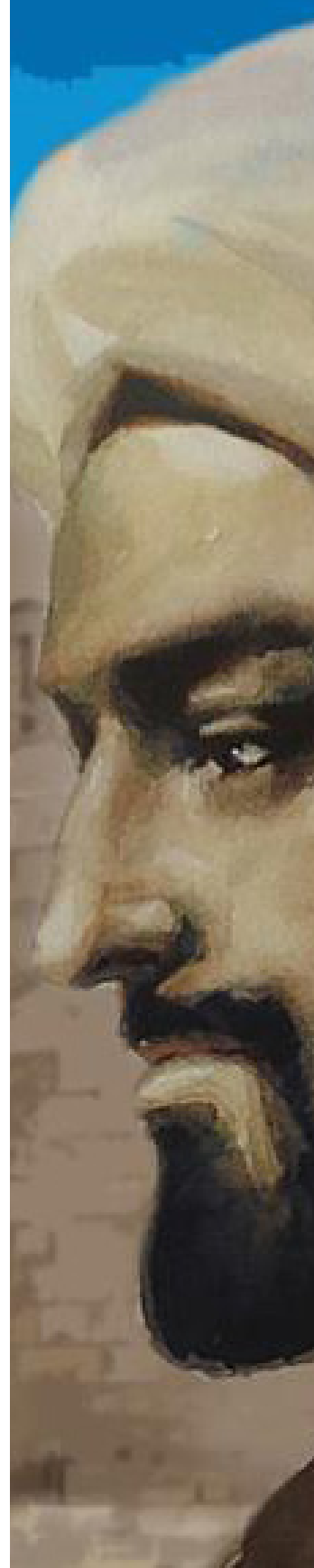
بعضهما البعض، في بيانهما لعملية انهيار الدولة عند ابن خلدون. ويتضح ذلك من التزام ابن خلدون في الفصل (طروق الخلل للدولة) بنفس ترتيب المتغيرات في الحكمة الدائرية للمسعودي، كما وردت في فصل (الظلم مؤذن بخراب العمران): فالعدل يفضي إلى العمارة التي تنتج المال الذي يدفع للرجال. ويفصل ابن خلدون الأمر في مستهل فصل (طروق الخلل) بما يوضح هذا الترتيب، وأنه يستند إلى الحكمة الدائرية للمسعودي: إذ يقول إن "مبنى المُلْك على أساسين لا بد منهما؛ فالأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند [عبر عنه المسعودي بالرجال]، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند". ويلاحظ أن ابن خلدون عبر عن الرجال بالشوكة والعصبية بلغته، واختصر ذلك في لفظ الجند، كما أنه استخدم نفس تعبير المسعودي لوصف علاقة المال بالجند أو الرجال، ألا وهو قوام الجند.

وبالنسبة للمدخل المباشر لنظام المُلْك، وهو الرجال أو الجند، فينتبع ابن خلدون طروق الخلل فيه بما يجعله يفسد نظام الملك فيصدر سياسات ظالمة تخرّب العمران وتطلق التفاعلات المسلسلة، بما يقود إلى خراب العمران وانقراض الدولة ذاتها. فالبداية عند ابن خلدون هي العصبية، الرباط الاجتماعي-السياسي للقبيل أي القاعدة البشرية لنظام الحكم، وتتألف العصبية الحاكمة من تحالف بين عصبية كبرى جامعة، ينتمي إليها صاحب الدولة، وعدد من العصبيات الصغرى المستتبعة. ويبدأ الخلل والتفكك حين يتغير صاحب الدولة على أهل عصبية الجامعة، فيستبد بهم ويقهرهم أو يجدهم أنوفهم بتعبير ابن خلدون، وفي ذات الوقت يكون الترف قد بلغ منهم مبلغا عظيما أكثر من سواهم لقربهم من الملك والعز مما فتضعف نفوسهم وتخور قواهم؛ وبذلك يجتمع عليهم هادمان القهر والترف، ولا يلبث الهادم الأول وهو القهر أن يتحول إلى إهانة وقتل، حينما يتحول الإحساس بالغيرة منهم عند صاحب الدولة إلى إحساس بالخوف والتهديد لملكه، ولذلك يسلبهم النعمة



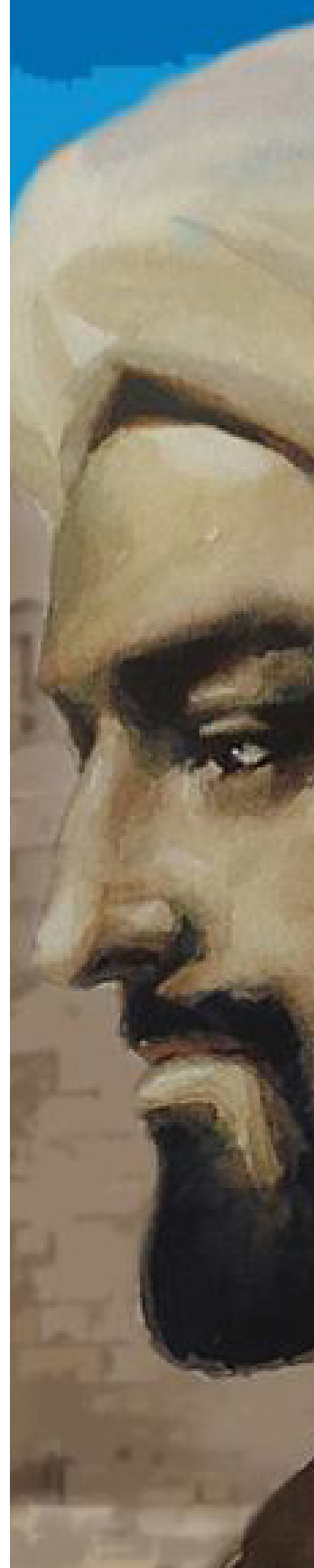
والترف اللذين تعودوا عليهما، ويقود ذلك إلى ضعف قوة هذه العصبية وانحلال عراها وفسادها أي هلاكها.

ولما كانت هذه العصبية هي العصبية الجامعة الحاملة للدولة، أي أن أهلها يشكلون القاعدة البشرية للحكم، فلا بد أن يعتمد صاحب الدولة إلى استبدال أهل عصبية ببطانة من الموالي والصنائع، الذين يصطنعهم بالأموال والمناصب والوجاهة والقرب منه، وسيتخذ من هؤلاء عصبية بديلة مصطنعة، وهنا على وجه التحديد تكمن المشكلة في تلك العصبية البديلة، ذلك أنها ليست طبيعية قائمة على النسب والدم والقرابة، بل هي مصطنعة، ومن ثم فهي ليست بأي حال بقوة العصبية الأصلية الطبيعية، ما عبر عنه ابن خلدون بأنها ليس لها "مثل تلك الشدة الشكيمية"؛ ولهذا السبب تحديداً تدخل العلاقة بين صاحب الدولة والعصبية في طور جديد، فتشعر العصبيات الصغيرة المستتبعة من قبل العصبية الأصلية الجامعة بفقدان صاحب الدولة لعصبية، ولجؤته إلى العصبية البديلة المصطنعة المفتقرة إلى "الشدة الشكيمية"، فتتجرأ تلك العصبيات عليه وعلى عصبية الجديدة، ولذلك "يهلكهم...ويتبعهم بالقتل واحداً وراء الآخر". ولا غرابة إذن أن يفقد أهل تلك العصبيات صبغة العصبية الجامعة، أي الإحساس بالولاء لها، ويصيرون من ثم أقل قوة وعدداً. ومن المنطقي أن ضعف الشوكة الحامية للدولة في المركز سيقود إلى ضعف وقلة عدد الحاميات أو القوات العسكرية الحامية لسلطتها في الأطراف والثغور، وبالتالي ستبادر الأطراف إلى الخروج على الدولة. وسيجذب فراغ السلطة الناشئ عن ذلك في الأطراف إلى أن تصير ملأً جاذباً للخوارج أي العناصر الخارجة على سلطة الدولة، فيخرجون من "الأغياض" إلى الأطراف. لاحظ كلمة "الأغياض" التي استخدمها ابن خلدون، وهي تماثل التعبير المعاصر "تحت الأرض" المترجم عن الاصطلاح الأجنبي underground، وتدل على أن القهر والقتل والاستبداد لم يقض بالكلية على المعارضة، وإنما جعلها تتخفى وتستتر عن الأعين كأنما هي نزلت تحت الأرض؛ ولكن

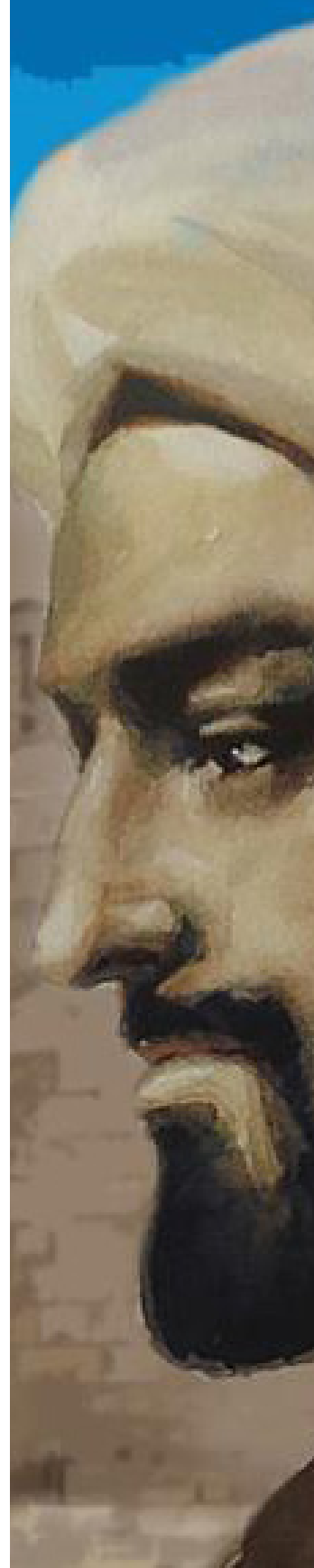


حينما تضعف سلطة الدولة في الأطراف، فالفراغ السياسي الناجم عن ذلك سيجذب العناصر المعارضة أو الخارجة على الدولة للخروج من تحت الأرض أو الأغياض، وللذهاب إلى هناك في الأطراف القصية. وبذلك يتحقق لهذه العناصر هدفان ناتجان عن ضعف سلطة الدولة في الأطراف: أولهما أنهم سيأمنون على أنفسهم ويحمون حياتهم من بطش الدولة وحمائتها؛ ثانيهما أن خروجهم على الدولة سيغدو في العلن وليس سرًا، ومن ثم سيحصلون على مبايعة أهل الأطراف وتأييدهم لهم بعد أن تجاسر هؤلاء وخرجوا على الدولة. إثر ذلك تبدأ هذه العناصر في محاصرة سلطة الدولة فيضيقون الخناق عليها في المناطق الخاضعة لولايتها، ويقربون شيئًا فشيئًا من مركز الدولة لأقصى درجة، وحينئذ يعرض علينا ابن خلدون سيناريوهين لنهاية الدولة، مستمدين من الخبرات التاريخية لحكم المسلمين: (١) أن تنقسم الدولة إلى دولتين أو ثلاث بحسب قوتها الأصلية، بعد تغلب الدعاة أو الخوارج على الأطراف، وما يزال الأمر مستمرًا حتى يصلوا إلى المركز، فتهلك الدولة المنقسمة وتقوم مكانها دولة جديدة؛ (٢) أن يطول أمد الدولة بأن يقوم بها غير أهل عصبيتها، أي تستغني عن العصبية، بما انطبعت به نفوس المحكومين من التسليم والانقياد لصاحب الدولة، وهنا تستمر الدولة حتى تتلاشى من تلقاء ذاتها وتنتهي في الوقت المقدر لها، كـ"شأن الحرارة الغريزية في البدن العادم للغذاء"، بتشبيه ابن خلدون.

وبالنسبة للمدخل الثاني في نظام المُلْك، الذي ينهض أو يقيم الرجال، ألا وهو المال، فالأصل هو أن الدولة في نشأتها إنما يغلب عليها طابع البداوة، بما يعنيه ذلك من زهد وتقشف وتعفف واقتصاد في النفقة وبعد عن الإسراف أو الترف، ولذا لا توجد حاجة لكثرة الأموال، ولا تضطر الدولة إلى الجباية أو جمع الأموال. لكن الملك يستفحل، بمعنى اتساع رقعة الدولة وزيادة العمران فيها، ويرافق ذلك ازدياد الإنفاق وتعاضم الترف وزيادة أعطيات الجند ورواتب أهل الدولة، فضلًا عن ترسخ عادات الإسراف في النفقات والترف لدى



المحكومين، ذلك أن الناس على دين ملوكهم. وبسبب احتياج السلطان للمال لتغطية نفقاته الشخصية وكذلك دفع إعطيات الجند، وبسبب ما يراه من ترف الناس وإسرافهم في النفقة، يفرض الضرائب على السلع في الأسواق وعلى تلك المجلوبة، أي المستوردة، عند البوابات. لكن زيادة عادات وحاجات الترف تجعل جملة الضرائب لا تفي بالنفقات الترفية المطلوبة، وهنا تستطيل يد الدولة في جمع المال من الرعية من أي وجه كان، وبشبهة وبدون شبهة. ومما يدفع بقوة إلى فرض الزيادات في الضرائب هو أن الترف يتوافق بطبيعة الحال مع ضعف العصبية الحاكمة وازدياد الاعتماد على الجند من أصحاب الرواتب، فيتجاسر هؤلاء على الدولة بسبب ضعفها، فتلجأ الدولة مداراةً لهم إلى اتباع سياسة العطايا وكثرة الإنفاق عليهم، وأيضاً بسبب ضعف شوكة الدولة وعدم قدرتها على مقاتلة أو محاربة الأعداء الداخليين أو حتى الخارجيين، فتصرف سياسة صاحبها إلى رشوتهم، أي "مدارة الأمور ببذل المال" بتعبير ابن خلدون (أو ال Riyalpolitik) مثلما يطلق عليها د. بهجت قرني في تحليله للسياسة الخارجية لإحدى الدول العربية في مقابل (Realpolitik). وهكذا يصير المال المشكلة والحل في آن واحد، وتعظم الحاجة إليه حيث صار العصب الحقيقي للحكم، ومن هنا تبدأ الدولة في مصادرة أموال الجباة أنفسهم، الذين اغتنوا وراكموا الثروات من جراء السياسة الضريبية للدولة، فضلاً عن مصادرة أموال أصحاب الثروات من الرعية أيضاً. وهنا يقدم لنا ابن خلدون نفس السيناريو هين السابقين، وهو ما يعني أن العنصرين (الرجال والمال) يتحركان في مسار نفس النموذج، إذ بعد نزول الهرم بالدولة وانحلال عراها، قد يتقدم طالب جديد للسلطة فينتزعها من أيدي القائمين بالدولة، وإلا بقيت الدولة وهي تتلاشى تضحل، وهنا يقدم لنا ابن خلدون تشبيهاً جديداً يصف به نهاية الدولة، "كالذبال في السراج إذا فني زيته وطفئ".



ختامًا لهذا الحديث، يمكن القول إن ابن خلدون يقدم في هذا الفصل تفسيرًا سوسيولوجيا-تاريخيًا للقاعدة التكوينية، التي وردت في فصل (خراب العمران)، عن أن الدولة صورة والعمران هو مادتها؛ فإذا كان الفصل السابق قدم العلاقة بين الصورة والمادة على المستوى التجريدي، واستدل من تلك العلاقة على أن فساد المادة (العمران) يؤدي إلى فساد الصورة (لدولة)، بحكم العلاقة المنطقية بين المادة والصورة، فإن هذا الفصل (طروق الخلل إلى الدولة) يفصل ويشرح على مستوى العياني/الواقعي مثل هذه العلاقة، وقد تجسدت على هيئة تكوينات اجتماعية، وكيف يؤدي فساد العمران إلى فساد الملك، بمكونيه الأساسيين الرجال والمال.

